



تحت سامي إشراف فخامة الأستاذ الباجي قائد السبسي، رئيس الجمهورية التونسية

المنتدى الدولي الثاني حول :

الأدوار الثقافية الجديدة للمجتمع المدني في تعزيز ونشر ثقافة الحوكمة الرشيدة  
تحت شعار :

مَعاً من أجل تعزيز ثقافة الحوكمة الرشيدة

تونس، الجمهورية التونسية : 23-24 مارس 2018

## ورقة عمل

شهد المجتمع الدولي بعد تقييم عمله المشترك مع نهاية 2015، تغيرا كبيرا في البيئة السياسية العامة التي تعمل في إطارها منظمات العمل الدولي المشترك ومنها الإيسيسكو والإسكوا. فمن الناحية الإيجابية، بدأ نفاذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، حيث يتمحور الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة حول "السلام والعدل والمؤسسات القوية" ليضع بذلك التزاما متجددا بدور الحكامة وبناء السلام في تأسيس مجتمعات عادلة وسلمية وشاملة. كما أكد كل من قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن حول الحفاظ على السلام (A/70/262 و S/RES/2282) على التزام الدول الأعضاء بالسلام والتنمية وكلفت منظومة الأمم المتحدة بجعل منع نشوب النزاعات جزءا من عملها. لكن من الناحية السلبية، ما يزال النزاع وضعف الحكامة والتطرف العنيف وما لها من أثر في تدمير سبل العيش في المجتمعات، مما له من عواقب وخيمة على رفاهية الأفراد والجماعات وفرص التنمية على المدى البعيد.

وما فتئت أوجه النقص في الحكامة والإقصاء توضح أسباب تصدر بعض الدول للاضطرابات الاجتماعية بالرغم من أنها حققت نتائج جيدة على مستوى المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية. كما أنها تشدد على أهمية الأخذ بعين الاعتبار التفاوتات والاختلافات المحلية وكذا مكامن ضعف المؤسسات الحكومية. قد يساعد بناء مجتمعات سلمية من خلال إرساء ثقافة الحكامة الجيدة في تقليص خطر اندلاع النزاع أو العودة إليه. ويعكس التركيز غير المسبوق على الحكامة الجيدة والمؤسسات الفعالة، باعتبارها أهدافا تنموية سطرته خطة التنمية المستدامة لعام 2030،

اعتبار الدول ذات الكفاءة في الأداء كيانات ذات مؤسسات شاملة ومسؤولة وناجعة تضمن الأمن لتعزيز نظام سياسي واجتماعي سلمي؛ وكلها عناصر متأصلة في عملية التنمية وليست مجرد شرط فني مسبق لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

ولا يمكن في هذا الإطار منع نشوب النزاعات دون حكمة جيدة ومؤسسات عامة مسؤولة. من أجل ذلك، تقتضي التنمية المستدامة نهجا تحوليا مبتكرا يدعم ثقافة الحكامة الجيدة ويستلزم لا محالة تغيير دور الحكومة والإطار المؤسسي وعمليات صناعة القرار من خلال تعزيز تنسيق السياسات وتكامل الخدمات العامة وكذا إنشاء شراكات مبتكرة بين القطاعين العام والخاص.

وما يزال تعريف مفهوم الحكامة الجيدة مبهما على الرغم من طول النقاش حوله. ويستفاد من الأدبيات المعاصرة وجود خمسة أبعاد على الأقل تستند إليها الحكامة وتساهم في حصر تعريفها، وهي: المساءلة والشفافية والشمولية – بما في ذلك المساواة في المشاركة والمعالجة – والنجاعة والتنافسية.

وتفقد هذه الأبعاد إلى تحديد أهم خصائص الحكامة الجيدة الثمانية، إذ ينبغي أن تتأسس على مبادئ التشارك والتوافق والمساءلة والشفافية والتجاوب والفعالية والنجاعة والإنصاف والشمول وسيادة القانون (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997). وإجمالاً، يمكن القول أن الحكامة الجيدة طريقة لتنفيذ السياسة العامة الكفيلة بالتقليل من الفساد إلى أدنى مستوى، مع مراعاة آراء الفئات الأكثر ضعفا عند اتخاذ القرارات والاستجابة لحاجات المجتمع الحالية والمستقبلية.

ويقر هذا النهج بأن الحكامة الجيدة ليست حكرا على المؤسسات الحكومية وأن المجتمعات وقيمها تضطلع بدور حيوي في تحديد بنيات الحكامة. وبناء على ذلك، ينبغي تحقيق قيم الحكامة الجيدة بطرق شتى وفقا لخصوصيات كل مجتمع. ويتطلب تعزيز الحكامة الجيدة أيضا استراتيجيات متكاملة طويلة المدى مبنية على التعاون بين الحكومة والمواطنين. فإذا كانت سيادة القانون والمساءلة والشفافية مسائل تقنية وقانونية في بعض المستويات، فهي مبادئ قابلة للتفاعل مع المجتمع لإقامة حكم شرعي وفعال يحظى بتأييد واسع، ويجب كذلك على المجتمع المدني والقوي والمنفتح والقادر على القيام بدور إيجابي في السياسة والحكومة أن يتمسك بهذه القيم. ويتطلب هذا التفاعل توازنا دقيقا بين المصالح الذاتية والتعاون ويجب على المواطنين والمسؤولين أن لا يعتبروا الحكامة الجيدة مطلباً مثالياً فحسب، بل كذلك أداة لتحسين حياتهم.

ويشكل دور الإدارات العامة ومنظمات المجتمع المدني فضلا عن مشاركة المواطنين عموما مقومات متنوعة ومتكاملة لدولة تشمل وتمثل الجميع حقا. فبمشاركة فعالة من المواطنين، ينبغي للحكومات أن تكون قادرة على تحديد المشاكل وصياغة وتنفيذ سياسات لمواجهةها. ولا

يمكن تحقيق أي من ذلك من دون إدارة عامة قادرة وذات كفاءة تقنية وملتزمة بالأخلاقيات لإجراء تغييرات في السياسات وتقديم مجموعة من الخدمات. ويكمن التحدي في تعزيز ثقافة الحكامة الجيدة في كيفية تحقيق التغيير الثقافي نحو ثقافة قائمة على الحكامة الجيدة حيث تشكل قيم مثل المساواة والمهنية والأخلاقيات والاستحقاق والنزاهة، القاعدة ويكون المواطنون في صميم سياسات الدولة. وتكتسب السياسات التربوية والتعليمية والثقافية دوراً حاسماً هنا، إذ أن وضع أسس راسخة لثقافة الحكامة الجيدة يتطلب وجود مؤسسات ثقافية وتربوية، فضلاً عن مشاركة فعالة للمواطنين مع القدرة والعزم على تشجيع إجراء التغيير الثقافي لنشر مبادئ الحكامة الجيدة داخل مؤسسات الدولة والمجتمع ككل.

وعلى ضوء ما سبق، تتعاون الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في الجمهورية التونسية والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو - ووزارة الشؤون الثقافية التونسية، واتحاد جامعات العالم الإسلامي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الإسكوا -، في عقد المنتدى الدولي الثاني حول: "الأدوار الثقافية الجديدة للمجتمع المدني في تعزيز ونشر ثقافة الحوكمة الرشيدة"، في مدينة تونس، يومي 23-24 مارس 2018، الذي سيناقش عددا من القضايا، أهمها نشر ثقافة الحوكمة الجيدة، ودور المؤسسات التربوية والثقافية والمؤسسات الجامعية والمجتمع المدني في هذا الإطار. ويتمثل الهدف النهائي من المناقشات في البحث والمساعدة في وضع استراتيجيات لإنشاء أطر حكامه حكومية تعزز الثقة في مؤسسات الدولة وتجدها. وسيناقش المشاركون قضايا تتعلق بالسياسة العامة المطلوبة في مجال التربية والتعليم والثقافة والموارد الكافية والمهارات والقيادة والمشاركة المدنية اللازمة لإحداث تغيير في السلوك داخل بنية الخدمات العامة وأيضا طريقة إحداث تغيير في موقف الإدارة العامة والمجتمع ككل على أساس تعزيز المساواة والإنصاف والأخلاقيات المهنية للقطاع العام.

### مجاور المنتقى:

- المقاربات المفاهيمية حول الفساد: مظاهره وآثاره وآليات مكافحته.
- دور المجتمع المدني والإعلام في تعزيز ثقافة الحكم الرشيد.
- دور الجامعات ومؤسسات البحث العلمي في نشر ثقافة الحكامة الجيدة.
- جهود المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، وتجاربها الرائدة في مجال تعزيز الحكامة الجيدة.

### لغات العمل:

العربية و الفرنسية والإنكليزية

## مكان وزمان المنتدى:

تونس، 23-24 مارس 2018

## الجهات المنظمة:

- وزارة الشؤون الثقافية التونسية
- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في الجمهورية التونسية
- المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو -
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الإسكوا -
- اتحاد جامعات العالم الإسلامي.

## نقاط الاتصال:

<p>الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد</p> <p>شارع الطيب المهيري. 1002 تونس البيلفدار، الجمهورية التونسية .</p> <p>الهاتف : +216 71 840 401 الفاكس : +216 71 840 390 البريد الإلكتروني: <a href="mailto:chawkitabib@gmail.com">chawkitabib@gmail.com</a> <a href="mailto:koutheirbouallegue@gmail.com">koutheirbouallegue@gmail.com</a> <a href="mailto:contact@inlucc.tn">contact@inlucc.tn</a> <a href="mailto:fatma.ajroud.pro@gmail.com">fatma.ajroud.pro@gmail.com</a></p>	<p>المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة</p> <p>+ مديرية الثقافة</p> <p>المحمول: 00212.662298868 الهاتف: 53 / 56 06 52 (212) الفاكس: 13/12 5375660 (212) البريد الإلكتروني: <a href="mailto:culture@isesco.org.ma">culture@isesco.org.ma</a> <a href="mailto:bchebbi@isesco.org.ma">bchebbi@isesco.org.ma</a> الموقع الإلكتروني للمنظمة: <a href="http://www.isesco.org.ma">www.isesco.org.ma</a></p>
---	--

<p>وزارة الشؤون الثقافية</p> <p>الخلية المركزية للحكومة</p> <p>شارع الجمهورية قرطاج حنبعل 2016 تونس، الجمهورية التونسية</p> <p>المحمول: 96871534-98200995 الهاتف: +216 71 720 057 الفاكس: +216 71 720 057 البريد الإلكتروني: <a href="mailto:f.babay@mac.gov.tn">f.babay@mac.gov.tn</a> <a href="mailto:a.ayadi@mac.gov.tn">a.ayadi@mac.gov.tn</a> <a href="mailto:gouvernance.culture@mac.gov.tn">gouvernance.culture@mac.gov.tn</a></p>
---